دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر

The role and importance of the internal control system in reducing the phenomenon of financial corruption Case study of Algeria

ط.د/ كريفار مراد
مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف – الجزائر
nounou_1984@hotmail.com

د .بربري محمد أمين
مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف – الجزائر
berberimoh@yahoo.fr

abstract:

Financial corruption is one of the most global phenomena that concerns public opinion in talking about the nature and causes of spread ,procedures to fight it, reduce and eradicate it .So it is well known that the financial corruption is widespread in all States, particularly in developing countries, which make them work on the development of internal control system to reduce it , as well forming regulatory bodies to deal with this phenomenon in all sectors. Financial corruption is no longer a domestic issue , but rather a phenomenon that goes over international borders which affects all societies and economies, making international cooperation to prevent and control it an imperative and necessary matter.

Keywords: internal control, financial corruption, economic development, regulatory bodies

مقدمة:

يشهد العالم في الآونة الأخيرة ثورة هائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فلا تكاد تظهر تقنية جديدة حتى تليها أخرى تحمل معها معارف وعلوم جديدة أكثر حداثة من سابقاتها، ولقد اجتاحت هذه الثورة معظم ميادين الحياة وأصبحت هذه التقنيات الحديثة جزءا مهما في نجاح وتطوير هذه الميادين خاصة تلك التي تتعلق بالحياة الاقتصادية للمجتمع وذلك تزامنا مع ما تشهده بيئة الأعمال من منافسة شديدة.

نجد العمل الإداري و المالي باعتباره عاملا مهما في حياة الأفراد والمجتمعات، كان له نصيب كبير من هذه التغيرات، وفي المقابل فإن هذا التغيير قد يحمل في طياته العديد من المخاطر والتحديات خصوصا فيما يتعلق بالجانب الرقابي، مما جعل الكثير من المؤسسات تقوم بتطوير وتفعيل مماثل للأنظمة والممارسات الرقابية المطبقة لديها لمواكبة ما قد يحصل من إختلالات جراء ذلك التغيير.

تعد الرقابة من الأدوات الرئيسية التي تساعد إدارة المؤسسة في ضمان تحقيق الأهداف المخطط لها، ولغرض مواكبة تلك التطورات والاستفادة منها في جل المؤسسات التي تسعى لتقديم أفضل المنتجات لأفراد المجتمع، ظهرت الحاجة لوجود نظام فعال للرقابة الداخلية في تلك المؤسسات، حيث أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر من الركائز الأساسية التي تعتمد عليه مختلف المؤسسات، باعتباره خط الدفاع الأول وأحد أركان الإدارة الإستراتيجية الحديثة الذي يرعى مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية بما فيهم المساهمين من خلال حسن استخدام وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، فهو يقوم بالمحافظة على أموال وممتلكات المؤسسة من الهدر وسوء الاستخدام وضمان دقة المعلومات والبيانات المالية التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات المناسبة، والتحقق من تنفيذ الخطط والأهداف الموضوعة من قبل الإدارة العليا، ونتيجة لذلك أصبح من الضروري الاهتمام بهذا النظام والعمل على تقليل كافة المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه، ليتمكن من تشخيص العديد من المخالفات والتجاوزات المالية التي قد تحدث، وتحديد الانحرافات وتحليلها ومعرفة مسبباتها بهدف تصحيح السلبية منها وتنمية الإيجابية للاستفادة منها مستقبلا.

كما يعتبر الفساد المالي أحد الظواهر التي تهدد جميع مجالات الحياة ولا يمكن القضاء عليه إلا من خلال وضع إستراتيجيات شاملة تشمل إجراءات رقابية وقائية وعلاجية، وتعزيز دور الأجهزة الرقابية في الكشف عن المخالفات المالية والإدارية وكذلك تضافر كافة الجهود الرامية لتحديد مظاهره وتشخيص مسبباته ومحاولة علاجه وتجفيف منابعه.

و تبعا لما سبق يمكن أن نطرح التساؤل الآتي:

- إلى أي مدى يمكن لنظام الرقابة الداخلية الحد من ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات؟

وقصد الإلمام بكل جوانب الموضوع ارتأينا أن نقسم بحثنا إلى:

- المحور الأول : الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية.
- المحور الثاني : التأصيل العلمي لظاهرة الفساد المالي
- المحور الثالث : دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي

المحور الأول: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية

أولا - ماهية نظام الرقابة الداخلية:

1- **تعريف نظام الرقابة الداخلية:** تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مر بها و بتعدد المعرفين له.

عرفها " الصبان و الفيومي ": يتمثل نظام الرقابة الداخلية في الخطة التنظيمية و المقاييس الأخرى المصممة لتحقيق الأهداف التالية [1]:

- حماية الأصول؛
- اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية؛
- تشجيع العمل بكفاءة؛
- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

حسب المعهد الكندي للمحاسبيين المعتمدين، فنظام الرقابة الداخلية هو: الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال، والمحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة[2].

على حسب الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة (IFAC) التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة (IAG) فإن: نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم و الفعال للأعمال، هذه الأهداف تشتمل على احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، وقاية أو اكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية، وكذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصداقية[3].

من خلال التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية، يتضح بأن هذا الأخير يعتمد على الوسائل الآتية بغية تحقيق أهدافه:

- الخطة التنظيمية؛
- الطرق والإجراءات؛
- المقاييس المختلفة.

2- **وسائل نظام الرقابة الداخلية:** تتمثل وسائل الرقابة الداخلية فيما يلي[4]:

1.2- **الخطة التنظيمية:** تعتبر الخطة التنظيمية أحد الوسائل الأساسية التي نستطيع من خلالها ترجمة السلوك التسييرية للمؤسسة في الفترات القادمة سواء كانq يحوي قرارات إستراتيجية، فنية أو تكتيكية، لذلك يمكن أن ننظر إلى هذه الوسيلة بعمق من خلال إبراز فيها الإمكانات المادية والبشرية الممكنة من تحقيق ما تصبوا إليه المؤسسة. إلا أنه ينبغي تبنى هذه الخطة على ضوء الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل، أي ما يحدد بوضوح خطوط السلطة و المسؤولية الإدارية للمديريات التي تتكون منها المؤسسة.

يمكن أن نحدد أهم العناصر التي يجب أن تكون في الخطة التنظيمية:

- تحديد الأهداف الدائمة و الظرفية (طويلة، متوسطة، قصيرة الأجل) للمؤسسة؛
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف أجزائه مع إبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة؛
- تحديد المسؤوليات بالنسبة لكل نشاط و قسم؛
- تعيين حدود المسؤوليات بالنسبة إلى كل شخص.

إلا أن مساهمة هذه الوسيلة في تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية يكون من خلال النقاط الآتية:

- البحث عن فعالية و كفاءة العمليات التشغيلية؛
- وجود وحدات قياس تمكن من تحديد نتائج الأجزاء و الأنشطة المختلفة للمؤسسة سواء في وقت إحصائي أو مالي؛
- حماية الأصول من خلال تقسيم العمل المهني داخل المؤسسة.

2.2- **الطرق والإجراءات:** إن تحقيق الأهداف العامة لنظام الرقابة الداخلية لن يكون بمعزل عن تحقيق الأهداف الفرعية وعلى رأسها ضمان دقة وصدق المعلومات المحاسبية، من خلال السهر على احترام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والالتزام بخطوات المعالجة المحاسبية واحترام إجراءات هذا النظام. فباعتبار أن الوظيفة المحاسبية وظيفة إرتكازية من خلال تأثرها بنتائج الأعمال في الوظائف الأخرى، بات من الضروري الحث على الالتزام الصارم بالطرق المستعملة في الوظائف المختلفة الأخرى سواء من ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال الوثائق وإلى غير ذلك من الطرق المستعملة، كما قد تعمل المؤسسة على سن إجراءات من شأنها أن توضح بعض النقاط الغامضة أو تغيير إجراء معين بغية تحسين أداء المؤسسة و تمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة.

3.2- **المقاييس المختلفة:** تستعمل المقاييس المختلفة داخل المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

- درجة مصداقية المعلومات المقدمة؛
- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية؛
- احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة.

3- أنواع الرقابة الداخلية:

1.3- **الرقابة الإدارية:** هي السياسات والإجراءات التنظيمية التي تهتم برفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتشجيع الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية الموضوعة من قبل الإدارة، ومن الوسائل التي تستخدمها دراسة الوقت والحركة ورقابة الجودة الشاملة وبرامج تدريب العاملين[5].

2.3- **الرقابة المحاسبية:** هي نظام يشمل الإجراءات المحاسبية لحماية ممتلكات المؤسسة من السرقة والضياع والتأكد من دقة وموثوقية البيانات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، ومن أهم وسائلها وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي[6].

3.3- **الضبط الداخلي:** يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المؤسسة من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقييم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر أي يشاركه في تنفيذ العملية كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطة والمسؤوليات [7].

4-أهداف نظام الرقابة الداخلية

يسعى نظام لرقابة الداخلية إلى تحقيق الأهداف الآتية [8]:

- سلامة ودقة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير والقوائم المالية الصادرة عن المؤسسة الاقتصادية، والتي تساعد في عملية اتخاذ القرارات المناسبة من قبل الجهات الداخلية والخارجية.

- الاستخدام الأمثل والكفء للموارد المتاحة بطريقة اقتصادية وفعالة بعيدا عن الإسراف والهدر وبما يحقق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة الاقتصادية.

- تقدير وتقييم مدى تحقيق الأهداف المخططة مسبقا والموضوعة من قبل إدارة المؤسسة الاقتصادية وتحديد وتحليل الانحرافات ومعرفة مسبباتها لأجل التقليل من الأخطاء عند وضع الخطط والأهداف مسبقا ومعالجة السلبية منها وتنمية الإيجابية.

- توفير الحماية اللازمة لممتلكات المؤسسة الاقتصادية النقدية وغير النقدية من الاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام، من خلال القيام بالأعمال الجردية اللازمة ووضع الإجراءات الرقابية المشددة لمنع العبث فيها.

- ضمان الالتزام والتقيد بالأنظمة واللوائح القانونية والسياسات الإدارية الموضوعة والمعمول بها في البيئة الاقتصادية التي تمارس المؤسسة فيها أنشطتها وأعمالها، مثل الالتزام بالقوانين الضريبية الصادرة عن دائرة الضريبة وغيرها من التعليمات الصادرة من الجهات الرسمية وشبه الرسمية، مما يعكس هذا الالتزام الصورة الإيجابية للمؤسسة ويضفي الصفة القانونية على طبيعة أعمالها.

ثانيا- مقومات نظام الرقابة الداخلية:

يرتكز نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة على مجموعة من المقومات التي يمكن توضيحها على النحو الآتي[9]:

1- **الهيكل التنظيمي:** يعتبر الهيكل التنظيمي المرآة العاكسة لشكل و طبيعة الوظائف في المؤسسة، فمن ثمة يترجم كيفية بسط الرقابة الداخلية داخلها، لذلك يجب أن نراعي في تصميمه العناصر الآتية:

- حجم المؤسسة؛
- طبيعة النشاط؛
- تسلسل الاختصاصات؛
- تحديد المديريات؛
- تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل؛
- البساطة والمرونة؛
- مراعاة الاستقلالية بين المديريات (التي تقوم بالعمل ليست هي التي تحتفظ بالأصول، وليست هي التي تقوم بمحاسبة الأصول).

2- **نظام المعلومات المحاسبية:** يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم أحد أهم المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، فنظام المعلومات المحاسبية الذي يعمل وفق طرق واضحة منصوص عليها قانونا وتستجيب إلى وضعية وطبيعة نشاط المؤسسة، وضمن نمط المعالجة الآلية المتحكم فيها، ويعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات المحاسبية ودليل للحسابات يراعى في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد ممكن و بأكثر دقة ممكنة، يكون أحد المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية، فيجب أن يتضمن هذا الدليل الحسابات اللازمة والكافية لتمكين الإدارة من أداء مهمتها الرقابية على العمليات، وتمكين المحاسب من الفصل بين العناصر المتعلقة بالنفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية. انطلاقا مما سبق يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبية وسيلة لتحقيق ما يلي:

- الرقابة على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات، إذ أن هذه السجلات تمثل مصادر البيانات وتدفقها؛
- تبويب البيانات ووضع دليل مبوب للحسابات؛
- تصميم السجلات المحاسبية بطريقة مناسبة للرقابة.

بغية دعم نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتوافر نظام المعلومات المحاسبية على العناصر الآتية:

- وجود مستندات داخلية كافية لتغطية كافة أوجه النشاط و المسؤوليات (تكون مرقمة تسلسليا)؛
- وجود دليل للإجراءات و السياسات المحاسبية (يوضح الطرق التي تتبع لمعالجة العمليات)؛
- إعداد موازنات تخطيطية تفصيلية للعمليات و متابعة تنفيذها؛
- وجود نظام تكاليف فعال (لقياس الأداء الفعلي).

3- **إجراءات تفصيلية:** إن العمل التسلسلي للوظائف المختلفة داخل المؤسسة يدعو إدارة هذه الأخيرة إلى طرح إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات على مستوى المديريات المختلفة، بحيث لا يقوم شخص واحد بالترخيص بالعمل و الاحتفاظ بالأصل ومسك

السجلات، وفي هذا الإطار ينبغي على الإدارة تحديد نوع وكيفية القيام بالعملية داخل كل مديرية مما يسمح بعدم تداخل المهام وخلق رقابة ذاتية أو تلقائية أثناء تنفيذ العملية وذلك بواسطة ما يحققه موظف من رقابة على موظف آخر. إن هذا المقوم يسمح من تقليل فرص التلاعب والغش والخطأ ويمكن نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه.

4- **اختيار الموظفين الأكفاء:** مما لا شك فيه أن العامل الكفء يلعب دورا مهما في إنجاح و تحقيق مبتغيات المؤسسة، لذلك يعتبر هذا العامل أحد المقومات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه، فبدون العاملين المدربين والحريصين على أداء أعمالهم وفق ما رسمته الخطة العامة للمؤسسة لا يمكن أن نحصل على نظام للرقابة الداخلية الفعالة. يراعى في اختيار الموظفين العناصر الآتية:

- شهادات في ميدان العمل؛
- خبرة تمكنه من التحكم في وظيفته؛
- الالتزام بالسياسات المرسومة؛
- احترام نظام التدريب.

5- **رقابة الأداء:** تعمل إدارة المؤسسة من خلال تحديد أهدافها بوضوح في الخطة المرسومة على تحقيق هذه الأهداف بفعالية وبما يكفل الالتزام بسياستها، غير أن الالتزام بمستويات الأداء قد لا يدوم طويلا مما ينتج انحرافات عن المستويات المرسومة، لذلك ينبغي دراسة و وضع إجراءات كفيلة بتصحيحه و تتمثل في الآتي:

1.5-الطريقة المباشرة

و تكون بالتدخل المباشر من المسئول على العمل الذي ينفذه أعوانه؛

2.5-الطريقة غير المباشرة

و تكون باستعمال الأدوات المختلفة للرقابة (ميزانيات تقديرية، تكاليف معيارية).

6-**استخدام كافة الوسائل الآلية:** إن استعمال المعالجة الالكترونية والآلية للمعلومات المحاسبية، من شأنه أن يدعم نظام الرقابة الداخلية من حيث:

- دقة و سرعة المعالجة؛
- سهولة الحصول على المعلومات؛
- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة؛
- توفير الوقت؛
- تدعيم العمل بكفاءة؛
- خفض تكلفة المعالجة؛
- التحكم في المعلومات.

المحور الثاني: التأصيل العلمي لظاهرة الفساد المالي

أولا: مفهوم وأسباب حدوث الفساد المالي

1- **مفهوم الفساد المالي:** تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عدة عوامل، فهي تعترض عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان على المستويين العام والخاص، لأنها تهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة بطرق غير مشروعة، وأصبحت تهدد جميع مجالات الحياة ولا يمكن القضاء عليها إلا من خلال تضافر كافة الجهود الرامية إلى تجفيف منابعها وتشخيص مسبباتها ومحاولة علاجها بصورة جذرية.[10]

فقد عرف الفساد المالي بأنه " تلك الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والأنظمة ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالاختلاسات، التهرب الضريبي...".[11]

كما يعرف أيضا: " هو ذلك السلوك المنافي للقوانين والأخلاق و القائم على الأخلاق بالمصالح و الواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة".[12]

كما تم تعريفه كذلك: " هو عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة "[13].

2- **الأسباب الاقتصادية لحدوث الفساد المالي:** توجد عدة أسباب لانتشار ظاهرة الفساد المالي، متمثلة بتدهور الأوضاع الاقتصادية مثل التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، وتدني المستوى المعيشي للفرد بسبب قلة الأجور والرواتب وقلة توفر فرص العمل، وما ينتج عنه من زيادة في معدلات البطالة وضعف في الاستثمارات المحلية والأجنبية وعدم الاستقرار وسوء التخطيط وغيرها من العوامل الاقتصادية التي تدفع بالأفراد إلى ارتكاب عمليات فساد مالي بهدف الحصول على الدخول الممكنة لممارسة حياتهم الطبيعية.[14]

3- مظاهر وأشكال الفساد المالي:

1.3- الإسراف ونهب المال العام: نجد هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق، والتي تتمثل بمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص لشركات لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام تحت ذريعة المساعدات وتمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية.

2.3- تهريب الأموال: يمثل أحد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسئولين الكبار وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحيته بموجب القانون والقيام بتحويلها إلى الخارج.

3.3- تبييض الأموال: يرتبط هذا الشكل بما ورد أعلاه حيث نجد المسئول عندما يستولي على المال العام بطريقة غير شرعية يتم إدخالها إلى القنوات الرسمية بهدف إعطاءها الصفة الشرعية وتصبح كأنها أموال مكتسبة بطريقة مشروعة وتتم من خلال استخدام عملية التحويل عن طريق البنوك.[15]

4.3- مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية: يكون ذلك من خلال الافتقار إلى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسئولين الكبار وأشخاص آخرين متمثلين بأقاربهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذا للصفقة.[16]

5.3- إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية: تسمى بالإدارة الفاسدة للأرباح، وتتمثل بمحاولات الإدارة لتظليل الأرباح المفصح عنها، وذلك بسبب مرونة المعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة، مثل تعجيل أو تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات، والقيام بتمهيد الدخل وغيرها من الأساليب الأخرى بهدف تحقيق مصالح خاصة أو التأثير على العلاقات التعاقدية بين الإدارة والمالكين.[17]

6.3- اختلاس الأصول: يقصد به عملية التصرف بالأصول المملوكة للمؤسسة الاقتصادية بطرق مخالفة للأحكام المالية، مثل سرقة النقدية الموجودة في الصندوق أو البنك، وكذلك عدم تسجيل الديون المسترجعة من المدينين في السجلات، فيتم اختلاس المبلغ مباشرة، واعتبار ذلك المبلغ دينا معدوما بعد مضي فترة من الزمن، وتنتشر هذه الحالات نتيجة الضعف الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة، وضعف دور أجهزة الرقابة الداخلية في مكافحة مثل هذه الحالات التي تمثل الفساد المالي بعينه.[18]

7.3- الغش: يعرف على أنه " تقديم معلومات مضللة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، وينتج عنه أضرار مادية للمستخدم الذي يعتمد عليها"، ويوجد هناك ثلاثة مجالات للغش هي: التلاعب بالبيانات والقوائم المالية، والفساد، وكذلك التلاعب بالموجودات وملكيتها.[19]

ثانيا- الظروف الأساسية لحدوث عمليات الغش: يوجد ثلاثة شروط ضرورية ورئيسية متعلقة بالغش، فإذا ما توفرت في مجال معين فإن ذلك يؤدي إلى حالات غش وتلاعب يتم ارتكابها من قبل بعض العاملين في المؤسسة وهي :[20]

1- الضغوط: تتمثل بالضغوطات التي تواجه العاملين أثناء عملهم وتعتبر بمثابة الحافز الذي يساعد على اقتراف حالات غش واحتيال، حيث أن هنالك ثلاثة أنواع من الضغوطات المنتشرة في الواقع العملي بين الأفراد العاملين بالمؤسسة وهي:

1.1- الضغوط أو الدوافع المالية: هي التي تنشأ بسبب قضايا تتعلق بالجانب المادي وقد ترتبط إلى حد كبير مع الأسباب الاقتصادية للفساد المالي المتمثلة بتدنية رواتب وأجور العاملين وارتفاع تكلفة العيش، وعدم توافر العدالة الضريبية وارتفاع الديون والخسائر المالية وما شبه ذلك.

2.1- الضغوط أو الدوافع العاطفية: يحدث هذا النوع من منطلق المشاعر العاطفية وبعض المشكلات النفسية التي يحس بها الفرد، وتتمثل بعدم الرضا الوظيفي نتيجة لسياسات التهميش والإقصاء التي تمارسها الإدارة بحق العاملين والخوف من فقدان المنصب والطمع وغيرها.

3.1- نمط الحياة: يتعلق هذا النوع بسلوك العاملين، من خلال كيفية تدبير الأموال اللازمة لأجل ديمومة حياته الخاصة وما يتعلق بها من أمور أخرى كالضغوط العائلية.

2-**المبررات:** يمكن تبرير ارتكاب الفساد المالي عندما يكون هنالك أفراد لديهم القدرة على ذلك وبطرق معينة تجعل من صاحبها تبرير سلوكه غير المشروع الذي ارتكبه باعتباره متفقا مع قواعدهم الأخلاقية، ومثال على ذلك عندما يسرق أمين الصندوق أو من له صلاحية التصرف في مال الصندوق، فعند اكتشافه من قبل الجهة الرقابية يقوم بتبرير ذلك من خلال إدعاءه بأنه أخذها لحاجته الماسة في الوقت الحالي وإنه سوف يعيدها لاحقا.

3- **الفرص:** تتمثل بوجود ثغرات في النظام الرقابي والإداري على حد سواء أو عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة الاقتصادية، مما يسمح بتوفير بيئة حاضنة في طياتها كل ما يترتب عليه من مخالفات متعلقة بالأحكام والتعليمات المالية وتكون أكثر ملائمة لحدوث وتكرار حالات الفساد المالي.

كما يوجد بعض المدراء يستغلون صلاحيتهم ومناصبهم الإدارية، فهي تمثل لهم بمثابة فرص جيدة يتمكنوا من خلالها الالتفاف على إجراءات نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة الاقتصادية بطرق غير قانونية، حيث أن بعض الإدارات العليا لا تسعى إلى أن يكون جهاز رقابي فعال وذو استقلالية تامة، لأن ذلك يتعارض مع مصالحهم الشخصية، والشكل التالي يوضح تلك الظروف:

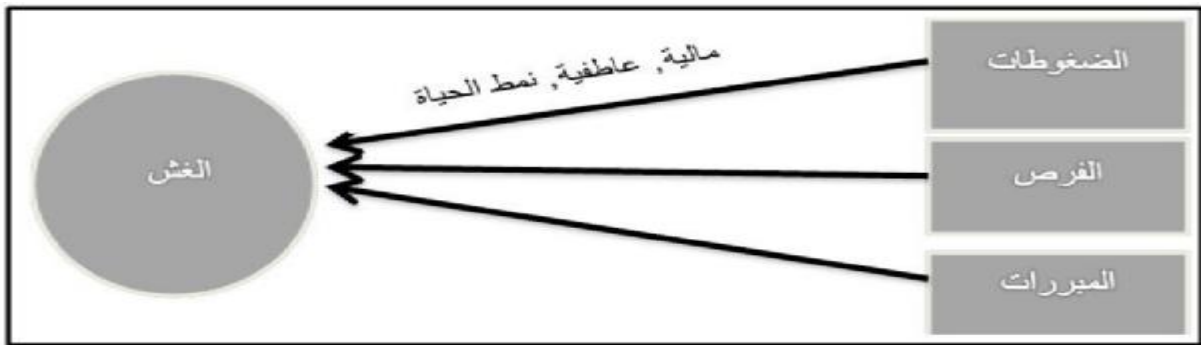

المصدر: ستينبارت بول ج وروموني مارشال، نظم المعلومات المحاسبية، ترجمة قاسم إبراهيم الحسيني، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 217

ثالثا- واقع و أهم قضايا الفساد في الجزائر (2003- 2015)

1 – **واقع الفساد في الجزائر:** تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، تجلت في تورط مسئولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، تزامن هذا الواقع مع ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000، و تبني الحكومة الجزائرية جملة من البرامج التنموية الاقتصادية (شهدت الفترة الممتدة من 2001 - 2014 ثلاث برامج تنموية) مخصصة لها غلاف مالي ضخم قدر بحوالي 30440 مليار دينار جزائري، حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للمشاريع الكبرى، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، نهب للمال العام، صفقات مشبوهة .... إلخ)، تكبدت الجزائر من جرائه قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000 و 2010.

فمنذ سنة 2003 انفجرت العديد من قضايا الفساد بدءاً بقضية مجمع الخليفة لتليها قضية الفساد في قطاع الأشغال العمومية (خاصة قضية الطريق السيار شرق - غرب) وقضية سونطراك.

استنادا لتقارير المنظمات الدولية، نجد ضمن مؤشرات الفساد: مؤشر المخاطرة الدولية للفساد، ومؤشر الأعمال الدولية، ومؤشر منظمة الشفافية الدولية الذي يدعى بمؤشر الفساد للدول المصدرة[22] ، ويعكس المؤشر الأخير مدى وجود الفساد بتدرجه من الصفر(0) إلى عشرة (10)، حيث الصفر يعبر عن سيطرة الفساد بشكل كلي، وتمثل الدرجة العاشرة وضعية الخلو من الفساد. استند هذا المؤشر في تركيبته على طرح مجموعة من الأسئلة وجهت إلى إطارات المؤسسات في أكثر من 133 دولة بالنسبة لسنة 2003، وتم تحيين الدراسة في سنة 2004 على 146 دولة، علما أنها بدأت بـ 50 دولة سنة 1995[23]، وذلك للكشف عن حالة الفساد.

جدول رقم (01): تطور مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة (2003- 2015)

السنة	الترتيب	عدد الدول بالدراسة	نقاط المؤشر
2003	88	133	2.6
2004	97	146	2.7
2005	97	158	2.8
2006	84	163	3.1
2007	99	180	3
2008	92	180	3.2
2009	111	180	2.8
2010	105	178	2.9
2011	112	183	2.9
2012	105	176	3.4
2013	94	177	3.6
2014	100	177	3.6
2015	88	167	3.6

10 نظيف جدا و 0 فاسد جدا

المصدر: http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016

يتضح لنا من الجدول أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، ففي سنة 2003 تحصلت الجزائر على درجة سيئة قدرت بـ 2.6 واحتلت المرتبة 88 من أصل 133 دولة، وهذا راجع إلى تفشي الرشوة والفساد بمختلف أنواعه، ثم عرفت تحسنا طفيفا في درجة الفساد خلال الفترة الممتدة من 2004 - 2006 ويرجع ذلك للإجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية على حسب ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإصدارها للقانون رقم 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وفي سنة 2007 و2008 حصلت الجزائر على مؤشر درجته تجاوزت رقم 3 من أصل 10، هذه الوضعية سمحت للجزائر من الخروج من القائمة السوداء التي تضم مجموعة البلدان الأكثر فساداً في العالم (البلدان التي تتحصل على أقل من 3 درجات من 10)، لتتراجع بشكل كبير بداية من سنة 2009 إلى غاية سنة 2011 حيث أصبحت ترتب من الدول الأكثر فساداً في العالم، وتزامنت هذه الوضعية مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي خصص له غلاف مالي تجاوز 386 مليار دولار لدعم عجلة التنمية والتركيز أكثر على الاستثمارات العمومية الضخمة، الأمر الذي أعطى فرصة أكبر لأصحاب النفوذ والسلطة لممارسة مختلف أشكال الفساد.

خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 - 2016 استقر مؤشر الفساد عند درجة 3.6 من أصل 10 ومسجلة رتبة 108 من بين 176 دولة في سنة 2016، ما يعني أن الجزائر ما زالت تحتل مراتب غير مشرفة من حيث الشفافية والنزاهة، وهو ما يعني في نظر الشركاء الاقتصاديين والمستثمرين المحليين والأجانب أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة وإقصاء المنافسة النزيهة، ويمنع انتقال وتداول المعلومات، ويرجع ذلك إلى عدم فعالية وجدي الإصلاحات الحكومية للرفع من مستوى الحكم الراشد والشفافية والنزاهة، وهذه النتائج تتطلب تحرك جدي من قبل الفاعلين للقيام بإصلاحات واسعة على مستوى النظام المالي والمصرفي، وتسيير المال العام و الصفقات العمومية، وخلق مناخ ملائم ومحفز للنشاط الاقتصادي والاستثماري.

2- أهم قضايا الفساد التي مست المؤسسات الجزائرية:

الجدول رقم (02): أهم قضايا الفساد التي مست المؤسسات الجزائرية

القضية	السنة	قيمة الخسارة	شرح موجز
بنك الخليفة	2003	1,5مليار دولار مصرح عنها وما بين 3 إلى 5 مليار دولار حسب المتتبعين	تورط عدة شخصيات مرموقة ومسؤولين كبار في الدولة، وصدر في حق المؤسس عبد المومن خليفة حكم غيابي سنة 2004 بـ 5 سنوات سجن وغرامة 85 مليون دولار لارتكابه مخالفات مصرفية، ثم صدر حكم غيابي جديد في مارس 2008 بالمؤيد، تسلمته الجزائر في ديسمبر 2013 لتنطلق محاكمته من جديد
البنك التجاري والصناعي	2003	13 مليار دينار جزائري	فرار المدير العام إلى فرنسا التي لم تسلمه الى الجزائر، حكم على المؤسس محمد خروبي ب10 سنوات سجن بتهمة التملك غير المشروع واختلاس أموال عمومية
الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار	2005	30مليون دولار	أدين بالاختلاس ويوجد مجموعة كبيرة من المتهمين من بينهم المدير العام للصندوق وزوجته اللذان فرا إلى الخارج
قطاع السكن والعمران	2003	غير معلومة	أثبتت التحقيقات التي أجريت بعد زلزال بومرداس أن البناء غير مطابق لشروط السلامة، أي أن هناك اختلاس للأموال المخصصة للبناء.
الفساد في قطاع الجمارك	2006	غير معلومة	تم فصل 100 جمركي ورفعت دعاوي قضائية ضد 530 موظف للتورط في العديد من قضايا الفساد، كما عرض 80 ملف على المجلس التأديبي الخاص بالجمارك، وشملت العديد من التحقيقات على عمليات الإستيراد التي يشتبه في تخفيض قيمتها وعمليات أخرى تم تضخيم قيمتها بهدف تبييض الأموال أو تحويل العملة الصعبة للخارج
قطاع المحروقات	2010 و2013	غير معلومة	عرف هذا القطاع العديد من قضايا الفساد من بينها تلقي رشاوى لمنح الصفقات والمشتريات وإنجاز مقرات جديد لشركة سوناطراك، تورط في هذه القضايا العديد من كبار المسئولين في الشركة ويتعلق الأمر بإبرام صفقات نفطية مشبوهة (صفقات بالتراضي) مع شركاء أجانب كلفت شركة سوناطراك خسائر مادية معتبرة

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر،أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص ص:276-279

3- أهم الهيئات المكافحة للفساد المالي في الجزائر:

الجدول رقم(03): أهم الهيئات المخصصة لمكافحة للفساد في الجزائر [25]

الهيئة	التأسيس	الوزارة	أهم المهام
مجلس المحاسبة	1980	هيئة مستقلة	مراقبة كل العمليات المالية للدولة ورقابة كل الأموال العمومية مهما يكن الوضع القانوني لمسيري هذه الأموال أو مستفيديها
هيئة وسيط الجمهورية	1996 وتم حلها في سنة 2002	هيئة مستقلة	تهتم أساسا بالنظر في شكاوي المواطنين والموظفين في حالة تعسف السلطة التنفيذية، وتقوم بتقديم حلول للمشاكل المطروحة وتحولها إلى السلطات العليا
الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته	2006	هيئة مستقلة	تهتم باقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد وتكرس مبادئ دولة الحق والقانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الممتلكات والأموال العمومية والمساهمة في تطبيقها
الديوان المركزي لقمع الفساد	2011	وزارة الدفاع الوطني ووزارة المالية	أداة عملية في مجال مكافحة كل أشكال المساس بالمال العام وهو هيئة مركزية للضبطية القضائية مكلفة بالبحث وتسجيل المخالفات في إطار قمع الفساد

المصدر:شعبان فرج، مرجع سبق ذكره، ص289

المحور الثالث: دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي

أولا- دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي: يعتبر نظام الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق لعمل مدقق الحسابات، فيقوم بوضع برنامجه التدقيقي وكمية الاختبارات التي سيجريها وكذلك حجم العينة، بناءا على عملية تفحصه وتقييمه لفعالية وكفاءة هذا النظام، يقوم المدقق بفحص وتقييم جاد لأهداف وطرق نظام الرقابة الداخلية، يتبين أن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو تشخيص والحد من الفساد المالي والإداري، ومن أهم الطرق والأساليب المستخدمة في تشخيص الفساد المالي هي[26]:

1- **الرقابة المانعة(الوقائية):** حيث تقوم بوضع مجموعة من الإجراءات والطرق التي تؤدي إلى منع وقوع الخطأ قبل حدوثه، فمن ناحية الفساد المالي فهي تعمل على تحديد أشكاله ومسبباته وآثاره السلبية، وعلى ضوء هذه المؤشرات تقوم بوضع الإجراءات التي تمنع من حدوثه، ولذلك تعتبر أهم أداة لإدارة الخطر قبل وقوعه، ولكن ليس كل الأخطاء والمخالفات يمكن اكتشافها قبل حدوثها، لذلك أصبحت هناك حاجة إلى وجود رقابة جارية أو كاشفة.

2- **الرقابة الجارية(الكاشفة):** هي الطرق والأساليب والإجراءات التي تكون ملازمة للعمليات، ولها تصور كاف عن مجريات الأنشطة والأعمال، لذلك فهي تساعد على اكتشافها للفساد المالي أثناء ممارسة العمل، وتمثل وسيلة ردع ذات أبعاد إدارية، حيث أنها تؤدي إلى عدم الوقوع في الأخطاء والمخالفات المالية، ومن الأمثلة على ذلك تسجيل الحسابات بطريقة القيد المزدوج، وإعداد التسويات وموازين المراجعة الدورية.

3- **الرقابة اللاحقة(التصحيحية):** تمثل الإجراءات العملية لنظام الرقابة الداخلية التي تعمل على حل المشكلات والأخطاء المكتشفة والمتمثلة بحالات الفساد المالي، وتتضمن عدد من الإجراءات الخاصة بتحديد مسببات تلك الحالات وطرق معالجتها، والعمل على الحد من حدوثها في المستقبل.

ثانيا- الإجراءات الرقابية التي تحد من انتشار ظاهرة الفساد المالي: إن الفساد المالي ظاهرة خطيرة تعرقل خطط التنمية الاقتصادية وتؤدي إلى هدر الموارد والطاقات، إذن لابد من القيام بإجراءات معينة لغرض الحد من تلك الظاهرة، ويكون ذلك من خلال ما تقوم به الإدارة العليا في المؤسسة بعملية تنظيم عمل نظام الرقابة الداخلية بالشكل التالي:

1- **إجراءات الإدارة العليا في تشخيص حالات الفساد المالي:** يرتبط نظام الرقابة الداخلية من الناحية الإدارية والتنظيمية بالإدارة العليا، ومن خلالها يستمد صلاحيته واستقلاليته عن المستويات الإدارية الأخرى، لذلك فإن هذا النظام يكون فعالا في أداء مهامه إذا ما توفر الدعم اللازم من قبل الإدارة العليا من أجل تشخيص حالات الفساد المالي، من خلال تصميم نظام رقابة داخلي كفء ومنحه صلاحيات واسعة وإمكانيات كافية.[27]

2- **إجراءات نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي:** إن إجراءات الرقابة الداخلية في تشخيص الفساد المالي تختلف من مؤسسة لأخرى بحسب حجم تلك المؤسسات وطبيعة الأنشطة التي تقوم بها وكذلك الأخطاء والمخالفات التي تحدث، ومن أهم الإجراءات الرقابية المتبعة في تشخيص الفساد المالي هي[28]:

- التأكيد على الالتزام بالتعليمات والأحكام المالية المعمول بها في المؤسسة.
- التأكيد على التوصيف الواضح للوظائف داخل المؤسسة كونه يساعد على انتشار الفساد.
- محاسبة الأشخاص الذين يتعمدون إلى مخالفة القواعد والأحكام المالية النافذة.
- ضبط عمليات الصرف والتحقق منها لمنع هدر المال العام دون وجه حق.

ثالثا- إستراتيجية الرقابة المالية في الحد من الفساد المالي: تسعى الأجهزة الرقابية بشتى أنوعها وأشكالها إلى تحقق الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة العليا، لذلك فهي بحاجة إلى العديد من الأدوات والوسائل التي يجب توافرها من أجل وضع إستراتيجية واضحة للرقابة، يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف والعمل على محاربة ظاهرة الفساد المالي والحد منه، وعلى إدارة المؤسسة الاقتصادية عند قيامها بوضع إستراتيجية مناسبة للرقابة الاعتماد على عدد من الوسائل والأدوات منها [29]:

1- التأكيد على ضمان الالتزام بالتشريعات المالية النافذة وما يرتبط بها من قوانين وأنظمة وتعليمات، بهدف إضفاء الطابع القانوني على أعمال المؤسسة الاقتصادية.

2- تطوير وتفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية والعمل على إجراء عمليات التقييم المستمرة لها من أجل تحسين أداء الرقابة المالية.

3- الاهتمام بقضايا البحث والتطوير للنهوض بالواقع الإداري للمؤسسات الإدارية والمالية وبما يتلاءم مع التطور التكنولوجي الحاصل في بيئة الأعمال.

4- الإطلاع على آخر المستجدات القانونية والتعليمات المتعلقة بكافة الأمور المالية والإدارية، هذا الأمر يساهم في الحد من التفسيرات والتأويلات الشخصية لتلك القوانين.

5- تفعيل طرق وأساليب المحاسبة والمسائلة عن مخالفة التعليمات والأحكام والانحرافات المالية ولجميع المستويات الوظيفية العاملة في المؤسسة الاقتصادية، بما يشكل رادعا أمام المفسدين وكل من تسول له نفسه العبث بأموال وممتلكات المؤسسة.

الخاتمة:

إن نظام الرقابة الداخلية له دور كبير في الحد من ظاهرة الفساد المالي لأن له القدرة على ضبط كافة المخالفات والانحرافات المالية التي قد تحدث، نظرا لما لهذا النظام من دور إيجابي يقوم به في عملية تشخيص هذه الظاهرة، كما أصبح لكافة المؤسسات ضرورة القيام بتقييم هذا النظام بشكل مستمر حتى يصبح نظاما فعالا يوفر للعاملين فيه صلاحيات كافية للوصول إلى كافة المهام الموكلة إليهم ضمن نطاق وظيفتهم لتحقيق الشفافية والموضوعية، ورفع مقدار المكافئات والحوافز الممنوحة لهم في هذا الجهاز تماشيا مع طبيعة وأهمية الأعمال التي يقومون بها وبما يقلل من الضغوطات المالية التي يتعرضون إليها.

وفي الأخير أصبح أكثر من ضرورة على المؤسسات والأجهزة الرقابية العمل على تطوير وتفعيل نظام الرقابة الداخلية ومحاولة القضاء على ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وهذا للحفاظ على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للدولة.

من النتائج والتوصيات المتوصل إليها ما يلي:

النتائج:

- ارتكاز المسؤوليات والصلاحيات على مستوى الإدارات وسيطرتهم على معظم القرارات قد يؤدي إلى الفساد المالي.
- هناك العديد من العوامل التي تؤثر على موضوعية الرقابة الداخلية في تأدية عملها خاصة القيود الإدارية.
- تعتبر طبيعة عمل الرقابة الداخلية وخصوصيتها وتنوعها ذات تأثير في إيجاد قرارات مفيد للإدارة.
- تعتبر الرقابة الداخلية نظام فعال في تشخيص عمليات الخلل في عمل الإدارة وخاصة فيما يتعلق بالجانب المالي.
- يعتبر التأهيل العلمي والعملي لموظفي الرقابة الداخلية مكملا في تعزيز أداء العمل واكتشاف مظاهر الفساد المالي.
- تعتبر طبيعة النظام المحاسبي للعمليات التشغيلية وكيفية تنفيذها من المؤثرات في إيجاد نظام رقابة داخلية فعال يستخدم في تشخيص المعوقات التي تعد حاجزا يعوق اكتشاف مبررات الفساد المالي.
- عدم التزام إدارة المؤسسة بالقوانين والأنظمة مما يعني خلل في الرقابة الداخلية، ويؤدي ذلك إلى احتمالية وجود عدد من الانحرافات والتجاوزات التي تعد شكل من أشكال الفساد المالي.

التوصيات:

- عدم تركيز الصلاحيات في يد جهات محددة كي لا يكون ذلك مشجعا لممارسة الفساد عندما تمنح لهذه الجهات تلك الصلاحيات.
- ضرورة التحديث المستمر للقوانين والتعليمات الصادرة وجعلها مناسبة للوضع الراهن.
- ضرورة إعادة النظر في الطرق التقليدية للرقابة الداخلية بما يواكب تطور التكنولوجي.

- تأهيل موظفي الرقابة الداخلية عن طريق التدريب والدورات الخاصة بما يؤدي إلى تفهمهم للعمل الرقابي وطبيعة العمليات المالية التي قد تشكل بيئة الفساد المالي.

- وضع معايير وقواعد واضحة لتنظيم العلاقة بين جهاز الرقابة الداخلية ونشاط المؤسسة بما يعزز حيادية الجهاز في تشخيص عمليات الخلل المادي.

- التخطيط الجيد لعملية الرقابة الداخلية بحيث تكون هذه الرقابة وسيلة الإدارة الفعالة في تشخيص معوقات العمل وتشجيع العوامل الإيجابية.

- وضع آليات واضحة لتعيين الموظفين بحسب التخصصات العلمية.

- ضرورة وجود بيئة قانونية واضحة لمكافحة الفساد المالي.

المراجع:

1- عبد الفتاح الصحن وأحمد نور، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص263

2-**BIRIEN. R&SENECAL. J:** Contrôle interne et vérification édition preportaine INC; Canada 1984; page 36.

3- Ibidem; p38.

4- **LIONEL. C & GERARD**. V: Audit et control interne, aspects financiers, opération et stratégiques; 4eme edition; Dalloz; paris, 1992, p41

5- عواد نريمان طعمة، مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية- دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص27

6- صالح جليل إبراهيم، أثر استخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية- دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية العراقية بمحافظة بصرة، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد3، العدد2، 2013، ص80

7-عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى،بيروت، لبنان، 2003، ص170

8- طاهر كبري محمد وتركي حاتم رشيد، متطلبات الرقابة الداخلية في ظل الحكومة الإلكترونية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد9، العدد28، 2013، ص267

9- محمد التوهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات – الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص117

10- سلام صبحي، الفساد الإداري والمالي كظاهرة وأساليب علاجها، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص11

11- بن رجم محمد خميسي وحليمي حكيمة، الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال و انتشارها، المؤتمر الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص5

12- هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص65-66 بتصرف

13- حاحة عبد العلي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر،أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جمعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص28-29

14- هشام الشمري وإيثار الفتلي، مرجع سبق ذكره، ص42

15- الضمور عدنان محمد، الفساد المالي و الإداري كأحد محددات العنف في المجتمع- دراسة مقارنة-، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص41

16- البكوع فيحاء عبد الخالق وآخرون، دور الشفافية المحاسبية ومعايير الإفصاح المحاسبي الدولي في الحد من الفساد المالي- دراسة محاسبية تحليلية، مجلة بحوث مستقبلية، العدد25-26، 2009، ص53-74 بتصرف

17- اللوزي خالد محمد، اثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار السهم- دراسة إختبارية على الشركات الصناعية المساهمة الدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2011، ص11

18- عبود سالم محمد، الفساد الإداري و المالي، دار الدكتور للعلوم، بغداد، العراق، الطبعة الأولى،2008، ص41

19- برغل لينا مصطفى، دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكميلية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2015، ص16

20- ستينبارت بول ج وورومني مارشال، نظم المعلومات المحاسبية، ترجمة قاسم إبراهيم الحسيني، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 217-218

21- طارق محمود عبد السلام السلوس، التحليل الاقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصرن 2005، ص19

22- مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الفساد والتنمية، القاهرة، مصر، 1999، ص30

23- كريم نعمه، مكانة الدول العربية في المؤشرات العالمية، الموقع:www.uluminsania.net

24- بشرى محمد إسماعيل الصديق، الرقابة المالية العليا في الدول النامية والعولمة بالتطبيق على الجهاز للرقابة والمحاسبة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007-2008، ص65

25- الشرع مجيد، الرقابة الداخلية ودلالتها في الحد من الفساد المالي، - دراسة تطبيقية في جهات رقابية، مجلة المنصور، الجلد1، العدد 14، 2010، ص61

26 -الشريف فلال بن مسلط، ظاهرة الفساد الإداري و أثرها على الأجهزة الإدارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد 02، 2004، ص31

27- الجحاوي طلال محمد علي وآخرون، توظيف الدور الرقابي في مكافحة الفساد الحكومي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية جامعة كربلاء، العدد01، 2012، ص35

28- رشيد أنصاف محمود وآخرون، فعالية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق – تطبيقية على جامعة الموصل، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد8، 2012، ص346